Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672

2https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i2

الأمثلة النحوية غير الجائزة في كتاب سيبويه المجرورات وموضوعات أُخر إختياراً

أ.د. أسعد خلف العوادي
جامعة ذي قار/كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم اللغة العربية/ذي قار/العراق / dr.Asaad.Khalaf.Alawadi@utq.edu.iq
جميل إبراهيم جبر
جامعة ذي قار/كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم اللغة العربية/ذي قار/العراق / jamilibrahimjabr@ utq.edu.iq

الملخص

بعد إتساع الدولة العربية الإسلامية نتيجة الفتوحات الإسلامية ودخول الأعاجم في الدين الجديد ظهرت الحاجة لتاليف الكتب التعليمية ؛ لمواجهة اللحن وتقويم الألسن والحفاظ على لغة القرآن الكريم ويُعد التمثيل من أهم وأبرز الطرق التي أعتمدها النحاة في شرحهم للقواعد النحوية للغة العربية وتبسيطها مما يسهل على المتعلمين فهم وحفظ تلك القواعد وتطبيقها في كلامهم ، ويعد كتاب سيبويه من أبرز وأهم الكتب التعليمية النحوية وهو ثمرة جهود الاولين التي تكللت بذلك الكتاب العظيم الذي سُمي بقرآن النحو فقد جمع آراء النحاة الذين سبقوه وأضاف عليها الكثير وكانت عملية التمثيل السمة البارزة في الكتاب لاحتوائه على كم هائل من الامثلة بمختلف أنواعها فمنها الأمثلة القرانية ومنها الأمثلة الشعرية الأمثال العربية فجمع الفصيح الحسن والقبيح ومنها المحال ومنها الجائز وزاد عليها بأمثلة غير جائزة لتنبيه المتعلمين من الوقوع في الخطأ وبيان حدود تلك القواعد النحوية والتحذير من الخروج عنها ولبيان أهميه الأمثلة النحوية غير الجائزة ودراستها وتحليلها .الكلمات المفتاحية : ظاهرة الممثلة ،وظاهرة المخالفة ،والتتابع الحركي .

الكلمات المفتاحية : الأمثلة النحوية ، غير الجائزة ، المجرورات

Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672

2https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i2

Non-permissible grammatical examples in Sibawayh's book Al-Majrourat and other topics chosen

dr.Asaad.Khalaf.Alawadi
University of Thi-Qar / College of Education for Human Sciences/thigar/Irag/
dr.Asaad.Khalaf.Alawadi@utq.edu.iq
Jemeel ibrahim jebor
University of Thi-Qar / College of Education for Human Sciences/thigar/Irag/

jamilibrahimjabr@ utq.edu.iq

Abstract

After the expansion of the Arab Islamic state as a result of the Islamic conquests and the entry of dictionaries into the new religion, the need arose to write educational books; to face the melody and calendar of tongues and preserve the language of the Holy Qur'an and representation is one of the most important and prominent ways adopted by grammarians in their explanation of the grammatical rules of the Arabic language and simplified, which makes it easier for learners to understand and memorize those rules and apply them in their speech, and Sibawayh's book is one of the most prominent and most important grammatical educational books, which is the fruit of the efforts of the first two, which culminated in that great book that Called the Qur'an grammar has collected the views of grammarians who preceded him and added a lot and the process of representation was a prominent feature in the book because it contains a huge amount of examples of various kinds, including Quranic examples, including poetic examples Arabic proverbs collection eloquent good and ugly, including the impossible and permissible and increased them examples are permissible to alert learners from falling into error and statement of the limits of those grammatical rules and warn of departure from them and to indicate the importance of grammatical examples is permissible, studied and analyzed. The phenomenon of the actress, the phenomenon of violation, and the kinetic sequence.

Keywords: grammatical examples, non-prizes, abstracts

المبحث الاول : المجرورات:

أولا / الاضافة :

1- اكتساب المضاف التأنيث من المضاف اليه:

ذكر سيبويه الإضافة في باب الجر((والجرُّ إنما يكون فى كلّ أسم مضافٍ إليه. واعلم أنّ المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفا، وباسم لا يكون ظرفا)) (

و مثل لكل ما تقدم : بأمثلة توضـح ماوضـعه من قواعد وفي موضـوع آخر في الكتاب ذكر إن المضـاف يكتسـب التأنيث من المضاف اليه في بعض الحالات كقول الشاعر: (البيت للاعشى : ينظر : المذكر والمؤنث : 185/2)

وتَشْرَق بالقول الّذي قد أذَعْتَهُ ... كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ

وقول جرير: (جرير : ديوانه:913/2)

لَمَّا أتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَواضَعَتْ ... سُورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ

وقول ذي الرمه: (ينظر : ذو الرمة: ديوانه: 754/2)

مشيت كما اهتزت رماح تسفهت... اعاليها مد النواعم

وكذلك قولهم اجتمعت أهل اليمامة وذهبت بعض اصـابعه وفي كل ما تقدم من الأمثلة لحقت تاء التأنيث الأفعال والفاعل مذكر ذلك ان الفاعل مضاف وهو جزء من المضاف اليه أو منه. (ينظر: سيبويه : الكتاب:52/1-53)

وذكر سـيبويه بعض الأمثلة المخالفة لما تقدم ووصـفها بغير الجائزة لأنها لم تسـتوف الشـروط التي ذكرها في المضـاف الذي يكتسب التأنيث من المضاف اليه يقول : ((فإن قلت: مَنْ ضَرَبَتْ عبدُ أُمّك، أو هذه عبدُ زَيْنَبَ لم يجُز)) (سيبويه : الكتاب:53/1) ، وعلل سيبويه ذلك بأن المضاف ليس من المضاف اليه ولا يمكنك لفظه وأنت تريد المضاف أي لا يمكنك أن تقول: هذه زينب وأنت تريد عبدها خلاف ما تقدم من الأمثلة الجائزة كقولنا: اجتمعت أهل اليمامة فعند حذف أهل تقول أجتمعت اليمامة أو شـرقة القناة أي صدر القناة وأجاز ذلك لأن الصدر جزء من القناة وأهل من اليمامة. (ينظر: سيبويه : الكتاب:54/1)

ويشترط أن يكون المضاف سائغاً حذفه واقامة المضاف اليه مقامه من غير أن يخل ذلك بالمعنى المراد بل يكون المضاف اليه مؤدياً معنى المضاف إن كان ذلك مجازا هذا معنى كونه مؤهل للحذف لأن المضاف إذا اخل حذفه بالمعنى فليس بمؤهل للحذف فقولك: جاءني غلام هند ، واتاني أبو زينب ،لا يجوز في حذف الغلام ولا الأب لفسـاد المعنى فلا يصـح لك ان تقول جاءتني غلام هند ولا أتتني أبو زينب. (ينظر: الشاطبي: شرح الفية ابن مالك: 46/4)

ثانياً – حروف الجر :

1- السكوت على قولهم نعم دون ذكر المميز المفسر :

إن كان فاعل نعم مضمراً فيجب ذكر تمييزه المفسر له ولا يجوز أن يقتصر الكلام على نعم وفاعلها المضمر فقط دون ذكر ما يميزه وذكر سيبويه ذلك بقوله: ((ولا يجوز لك أن تقول نعمَ ولا رُبّه وتسكت، لأنهم إنما بدؤوا بالإضمار على شريطة التفسير، وإنما هو إضمار مقدم قبل الاسم)) (سيبويه : الكتاب : 2/ 186)

وكذلك الحال في رب المضـمر لا يجوز أن يسـكت عليه دون ذكر ما يفسـره ؛ لأن العرب بدأوا بالاضـمار ولم يكن قبله شـيء يفسره فوجب أن يكون له مفسراً ليتم المعنى فسكوت المتكلم دون ذكر المميز للمضمر لا يعطي السامع المعنى المراد. وقد ورد حديث عن النبي محمد (ص) انه قال: ((من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت)) ، وخرجه النحاة بأنه معلوم لدى السامع ما حذف أي كأنه قال: من توضا يوم الجمعة فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة الوضوء فحذف التمييز والمخصوص بالمدح لعلم السامع به

وخرجه أبن مالك بمعنى: ونعمت السنة سنة. وخرجه ابن هشام الانصاري بمعنى: (نعمت الفعل الاخذ بالسنة) ويرى أبو حيان الاندلسي إنه لا يجوز حذف المفسر المضمر فاعله وإن فهم المعنى وما جاء في فيها نعمت على الشذوذ . ومما يجوز فيه السكوت على المضمر قولهم (زيد ضربته) لتقدم الاسم الظاهر على المضمر فالضمير يعود على ذلك الاسم الظاهر الذي سبقه . (ينظر : ابو حيان : التذييل والتكميل في ابن مالك: شرح التسهيل : 10/ 113)

وسيبويه ذكر عبارة بمنتهى الدقة وهي (ولا يكون في موضع الاضمار في هذا الباب مظهر) وهذا ما منع أن يسكت على المظهر في نعم ورب أي إنه إذا تقدم عليها أسم كقولنا الرجل نعم زيد فلا يمكن أن يعود المضمر في نعم على الرجل وهو فاعل في المعنى أما في الأفعال الاخرى كقولنا: الرجل ضرب زيداً فالمضمر في الفعل ضرب يعود على الرِجل ومن هنا يمكن القول إن عدم الجواز سببه أن الاضمار في هذا الباب يجب ان يتبعه أسم ظاهر يميزه .

2- تخصيص فاعل نعم وبئس :

ذكر سيبويه مثالاً نحوياً غير جائز بقوله: ((واعلم أنه لا يجوز أن تقول: قومُك نِعمَ صغارُهم وكبارهم، إلا أن تقول: قومك نعمَ الصغار ونعم الكبار، وقومُك نعمَ القومُ؛ وذلك لأنك أردت أن تجعلهم من جماعات ومن أمم كلهم صالحٌ، كما أنك إذا قلت عبدُ الله نعمَ الرجل، فإنما تريد أن تجعله من أمةٍ كلهم صالح، ولم ترد أن تعرف شيئا بعينه بالصلاح بعد نعمَ)) (سيبويه : الكتاب : 2/ 177)

ان جملة المدح بنعم والذم ببئس تتكون من فعل المدح وفاعله أو تمييزه والمخصوص بالمدح أو الذم ويجب أن يكون المخصوص بالمدح أو الدم خاصاً بفرد معين أو مجموعة أو يكون دالاً على مجموعة من عدة مجموعات أما الفاعل فلا يجوز أن يكون مخصوصاً إنما يجب أن يدل على عموم الجنس أو مجموعة عامة ويكون المخصوص بالمدح جزءاً من ذلك الجنس أو جزءاً من تلك المجموعة العامة وقولنا: نعم صغارهم وكبارهم فصغارهم لفظ مخصوص ؛لأنه مضاف الى الضمير العائد الى قومك وأضافة الضمير العائد الى القوم حدد فئة معينة وهي جزء من قومك وكذلك لفظ كبارهم فهي مخصوصة بكبار قومك وهذا التخصيص والتحديد غير جائز؛ لأنك عندما تمدح شخص وتميزه من بين جنسه أو مجموعته ، ولا يجوز أن يكون التمييز مخصوص ومحدد ولو قلنا قومك نعم الصغار ونعم الكبار فالصغار وإن كانت معرفة بال إلا إن المراد بها عموم مجموعة الصغار وكذلك الكبار تدل على عموم مجموعة الكبار أي إن صغار القوم هم مجموعة صالحة من جماعات للصغار كلها صالحة وكذلك الكبار مجموعة صالحة من مجموعات الكبار الصالحة وكذلك قولنا: عبد الله نعم الرجل، فعبد الله رجل صالح من مجموعة كلها صالحة مثلها لفظ الرجل ولو أردنا أن نذم ببئس لقلنا: عبد الله بئس الرجل ، فعبد الله رجل غير صالح من مجموعة الرجال غير الصالحين ومثال ذلك قولك: عبدُ الله فارهُ العبد فاره الدابة فلفظ (العبد) غير مختص بعبد معين إنما يمثل جنس العبيد ولفظ الدابة لا يمثل دابة محددة أو مخصوصة إنما يمثل جنس الدواب كافة والمتكلم أراد إن يقول إن عبد الله يمتلك العبيد الفارهين والدواب الفاره ولو قال: عبد الله فاره عبده فاره دابته لكان لفظ العبد مختص بعبد معين معروف للمتكلم والسامع ولفظ دابته لفظ مخصوص بدابة يملكها عبد الله لأن إضافة الضمير جعلت اللفظ مخصوص ومحدد . (ينظر : السيرافي : شرح كتاب سيبويه : 3/ 6)

ويرى أبو حيان الاندلسي إن سيبويه جعل (ال) في فاعل نعم وبئس للجنس ووجه المدح أو الذم فيه للمخصوص مع أنه واقع على الجنس وما دفعه الى العدول لعموم مدح الجنس وأستغراقه في الثبوت للممدوح المخصوص ؛لأن الأبلغ في أثبات الشيء أن يجعل للنوع الذي ينتمي اليه الممدوح حتى لا يكون طارئاً عليه ويخشى أن يزول ويرتفع ويرى ان قولهم: زيد نعم الرجل. بمعنى زيد نعم جنسه فما ثبت للجنس ثبت لافراده . (ينظر: ابو حيان : التذييل والتكميل في ابن مالك: شرح التسهيل: 10/ 86)

((لانك تريد ان تجعله من امم كلهم صالح)) (سيبويه : الكتاب : 2/ 177)

وهذا تاويل ابي حيان لقول سيبويه وبعدها رد على قول سيبويه بقوله ((وقد رُدَّ هذا بوجهين:أحدهما: أنك إذا مدحت الجنس جعلت المقصود بالمدح تبعًا لهم، فيصير المقصود غير مقصود، ولأنَّ ما ثَبت للشيء على جهة الشَّركة فيه لا يكون مدحًا يؤثر ميلاً إلى الممدوح بخصوصيته، والمراد بالمدح ذلك. والثاني من وجهي الرد: أنه يؤدي إلى التكاذب في مدح الجنس وذمه إذا قلت: نِعمَ الرجلُ زيدٌ، وبئسَ الرجلُ عمرٌو، ولا يكون الشيء ممدوحًا مذمومًا، وقال تعالى {نِعْمَ الْعَبَدُ} يعني أيوب، وليس كل العبد ممدوحا)) (ابو حيان : التذييل والتكميل في ابن مالك: شرح التسهيل : 10/ 86)

وأغلب الظن إن أبا حيان قد توهم في تفسير قول سيبويه ((إذا قلت عبدُ الله نعمَ الرجل، فإنما تريد أن تجعله من أمةٍ كلهم صالح، ولم ترد أن تعرف شيئا بعينه بالصلاح بعد نعمَ)) (سيبويه : الكتاب : 2/ 177)

فالرد الأول الذي يرى فيه إن المخصوص بالمدح على قول سيبويه اصبح غير مخصوص لأنه تابع لغير المخصوص والتابع يشرك متبوعه ؛ لأنه جزء منه وهذا غير صحيح لأن قولنا زيد أو عمرو هو أسم معروف مخصوص بالمدح والذم فهو معروف عند المتكلم والسامع لكن هذا الاسم المعروف أو المخصوص بالمدحِ أو الذمِ هو من جنس الرجال فهو تابع لجنسه لكنه مقصود والجنس غير مقصود ولا شراكة بينهما في القصدية والتعريف وكذلك باقي الأسماء المعرفة المقصودة التي تنتمي الى جنسها غير المقصـــود. والوجه الثاني الذي يرى فيه إن قول ســيبويه يؤدي الى التكاذب أي عندما نقول: زيد نعم الرجل ، فنحن نمدح جميع الرجال وعند قولنا: عمرو بئس الرجل، فاننا نذم جميع الرجال. وهذا قول متناقض على حد تفســيره وأظن انه اخطأ في هذا أيضــا لأن قول ســيبويه انما تريد أن تجعله من أُمه كلهم صــالح . يريد أ(ينظر: ابو حيان : التذييل والتكميل في ابن مالك: شرح التسهيل : 10/ 86) ، ن تجعله من مجموعة كلهم صالح تنتمي الى مجموعة جنس الرجال العامة التي تحوي مجموعات مختلفة منها ما يوصف بالصالح ومنها ما يوصف بالطالح أي إنه جعل زيد من مجموعة الصالحين وقولنا: عمرو بئس الرجل أي إن عمرو من مجموعة الرجال غير الصالحين وهذه المجموعة جزء من المجموعة العامة لجنس الرجال ودليل ذلك إن مدح الشــخص لا يكون في صــفة ثابتة في كل جنســه فلا فضــل له عليهم حتى يمدح بها أما قوله: ((وقال تعالى {نِعْمَ الْعَبَدُ} يعني أيوب، وليس كل العبد ممدوحا)) (ابو حيان : التذييل والتكميل في ابن مالك: شرح التسهيل : 10/ 86)

ان سياق الأيه القرآنية يتحدث عن النبي أيوب عليه السلام ، قال تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَآ أَيُّوبَ إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ﴾ [ص: 41]

أي إنه ذكر أسم النبي أيوب عليه السلام صراحة ولولا أن سياق الآية يتحدث عن نبي معين أو كانت الأية منعزلة عن سياقها {نعم العبد} فلا يفهم منها أي عبد مدحه الله تعالى ؛ لأن لفظ (العبد) عام غير مخصـــص ومعنى الأيه هو من مجموعة العبيد الصالحين .

3- تفسير نعم وبئس بالمعرفة :

إن عمل نعم وبئس أما أن يكون في مظهر ولا تتجاوزه نحو: نعم الرجل زيداً وقد يكون عملها في المضـــمر وتكون هي وهو بمنزلة ويحه ومثله وهما يعملان فيما فسر المضمر وهي كقولك: مثله عبدا أو ويحه رجلا ولا يجوز أن يفسر المضمر بالمعرفة . (ينظر : سيبويه : الكتاب : 2/ 177)

وذكر سيبويه ذلك بقوله: ((فإنما منعك أن تقول نعمَ الرجلَ إذا أضمرتَ أنه لا يجوز أن تقول حسبُك به الرجل، إذا أردت معنى حسبُك به رجلا)) (سيبويه : الكتاب : 2/ 178) ،وعلل سيبويه عدم جواز ذلك انه لا يجوز لك أن تصف شيء قبل أن تعرف ما هو فلا يمكن أن نصف المضمر قبل أن يميز ولا يكون تمييزاً لأن نعم وبئس لا تفسر إلا بالنكرات . (ينظر : سيبويه : الكتاب : 2/ 178)

ولا يمكن أن يكون االاضمار في نعم من قولك: نعم رجلاً عبد الله هو عبد الله ؛ لأنه ينبغي أن يقول: نعم عبد الله رجلاً أو نعم أنت رجلاً فتكون أنت صفة للمضمر وهذا لا يجوز ؛لأنك وصفت فاعل نعم المضمر قبل التفسير والوصف والعطف غير جائز قبل التفسير. (ينظر : السيرافي : شرح كتاب سيبويه: 3/ 7)

وعلل أبو علي الفارســي عدم جواز التفســير بالمعرفة بقوله: ((فإنما منعك أن تقول: نِعْمَ الرَّجُل إذا أضــمرت أنه لا يجوز أن تقول: حَسْبُكَ به الرجل إذا أردت معنى حَسْبُك به رجلاً.قال أبو علي: يقول: لم يَجُزْ أن يفسَّر (نِعْمَ) بالمعرفة لمضارعتِه عشرين وحَسبك به رجلاً ونحو ذا، لأنها لا تتصرف، كما أن هذه الأشياء لا تتصرف ولا تفسر إلا بالنكرات، وكذلك (نِعْمَ) لم يفسر إلا بالنكرات إذا نَصبَ)) (الفارسي : التعليقة على كتاب سيبويه :323/1)

فهذه الأفعال جامدة غير متصرفة وهي تاخذ فاعلاً أما مضمر يفسره مظهر كقولك : نعم رجلاً زيد ويكون المخصوص بالمدح أو الذم أما سابق أو لاحق للفعل (نعم) وان المخصوص بالمدح والتمييز لا يمثلان الفاعل المضمر. (ينظر: الفارسي: المسائل الحلبيات : 233 ، وينظر: الفارسي : الايضاح : 82 – 83)

المبحث الثاني : موضوعات أُخـر:

أولاً : النعت:

1-تعدد النعت الواحد:

الصـــفة هي الاســـم الدال على بعض أحوال الذات وتفيد التخصـــيص في النكرات كقولنا: مررت برجل ظريف فلفظ ظريف خصص قولنا رجل فالرجال كثر وظريف خصصت جزء من الرجال أما في المعارف فتفيد التوضيح والصفة تابع للموصوف في الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير إلا في حالة كونها أسـم فاعل أو أسـم مفعول كقوله تعالى: ﴿ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا﴾ [النساء: 75]. (ينظر:الزمخشري : التعريفات:133 ، وينظر : السيد المطرزي: المقرب في ترتيب المعرب : 526)

ومن النعت ما يكون مفرقا والمنعوت مجموع كقول الشـــاعر: (البيت للعجاج : ينظر: ابن حزم: الدلائل في غريب الحديث: 2/ 641)

خَوَّى عَلَى مُسْتَوِياتِ خِمْسِ ... كِرْكِرةٍ وَثَفِنَاتٍ مُلْسِ

وقولنا مررت برجلين مسلم وكافر أو مررت بثلاثة نفرٍ رجلين مسلمين ورجلٍ كافرٍ وهذا النعت المفرق يكون على ثلاثه وجوهٍ أما ان يكون نعت فتجريه على ما قبله وهو الجر أو يكون بدل مجرور أو يكون مرفوعاً على الخبرية أي بمعنى احدهما مســـلم والاخر كافر. (ينظر: سيبويه : الكتاب: 433/1)

((ولو قلت: مررتُ برجلٍ مسـلمٍ وثلاثةِ رجالٍ مسـلمينَ لم يَحسـن فيه إلاّ الجرُّ لأنك جعلت الكلامَ اسـماً واحداً حتّى صـار كأنك قلت: مررتُ بقائمٍ ومررتُ برجالٍ مسلمينَ.

وهذا قولُ يونسَ: ولو جاز الرفعُ لقلت: كان عبدُ الله راكعٌ؛ لأنّك إن شـــبّهتَه بالتبعيض فالتبعيضُ ههنا رفعٌ، إذا قلت: كان أَخواك راكع وساجد)) (سيبويه : الكتاب: 433/1)

ونفهم من كلام سيبويه إنه لايجوز التبعيض إذا كانت الصفة واحدة فلفظ مسلم ومسلمين صفة واحدة وكما لا يجوز أن نفرق في الصفة الواحدة لا يجوز في الاسم الواحد أي ان سيبويه شبه عدم جواز الرفع على التفريق في الصفة الواحدة شبهها بعدم جواز الرفع على التفريق في الاسـم الواحد فقولنا مررت بثلاثه رجال مسـلمين ورجل مسـلم يعني مررت برجال مسـلمين وأكد كلامه بمثال غير جائز. كان عبد الله ركع. أي لا يجوز رفع راكع لأنه تجزئه الاسم عبد الله ولو كان الاسم مثنى أو جمع يمكن تجزئته نقول: كان اخواك راكع وســاجد ، أي احدهما راكع والاخر ســاجد وكذلك قولك: كان أخوتك راكع وســاجد أي بعضــهم راكع وبعضهم ساجد.

بعد ذلك ذكر إنه لا يجوز الرفع عندما يكون الاســـم مفرق والنعت واحد بقوله: ((ومثل ذلك: مرت برجل وامرأة وحمار قيام، فرقت الأسماء وجمعت النعت، فصارجمع النعت ههنا بمنزلة قولك: مررتُ برَجلينِ مسلمَينِ، لأن النعت ههنا ليس مبعَّضا، ولو جاز فى هذا الرفعُ لجاز مررتُ بأخيك وعبدِ الله وزيدٍ قيامٌ، فصار النعتُ ههنا مع الأسماء بمنزلة اسمٍ واحد)) (سيبويه : الكتاب: 434/1)

وهنا شبه سيبويه تفرق الأسماء والنعت واحد بالاسم المثنى والنعت واحد كقولنا: مررت برجلين مسلمين فلا يجوز الرفع لأنه لا يحتمل إلا النعت والبدل لأنه غير مُبَعّض وكذلك قولك مررت بأخيك وعبد الله وزيد قيام جعلت كالاسم الواحد أي كقولك مررت برجال قيام أو مررت برجل قائم. (ينظر: سيبويه : الكتاب: 434/1)

2- الاشراك بين النعتين :

بعد ذلك ذكر سيبويه بعض الحروف التي تشرك بين النعتين ومثال ذلك مررت برجل صالح بل طالح أو ما مررت برجل صالح لكن طالح ولا تصلح جميع الحروف للاشراك بين النعتين ((ألا ترى أنّك لو قلت: رَأيتُ زيداً فأَيْنَ عمراً، أو فهَلْ بشراً لم يجز)) (سيبويه : الكتاب: 436/1)

وهنا بين سيبويه إن حروف الاستفهام ليس كحروف العطف التي تشرك بين النعتين فحروف الاستفهام لها الصدارة في الكلام ولا يعمل ما قبلهن فيما بعدهن فلا يجوز نصـــب عمراً بالفعل رأيت أو بعطفه على زيداً إنما وجب الرفع على الإبتداء فإذا قلت: كيف رجل راغب في الصدقة فراغب مبتدأ وكيف خبر كذلك قولك: رأيت زيداً فهل بشراً لا يجوز نصب بشراً على عطفه على زيداً انما وجب الرفع على الإبتداء وخبره هل .

3-المطابقة بين النعت والمنعوت:

وفي باب نعت المعرفة ذكر سيبويه مثالاً نحوياً غير جائز بقوله:((وزعم رحمه الله أنه لا يجوز في: ما يحسن بالرجل شبيهٍ بك، الجر، لأنك تقدر فيه على الألف واللام)) (سيبويه : الكتاب: 13/2)

ونفهم من كلام سيبويه أنه لم يجوز ذلك لأنه هنا على نية الألف واللام وعند اضافة ال التعريف للنعت يكون مطابقا للموصوف وكون الوصـــف مما يمتنع جعله مطابقاً للموصـــوف فقولنا: الرجل الشـــبيه بك متطابقان فالنعت تحلية ويكون أعم من المنعوت ولهذا أختار أن يكون بدلاً على أن يكون نعتاً . (ينظر : ابن مالك: شـــرح التســـهيل: 361/2 ، وينظر: المبرد : الكامل في اللغة والادب: 19/4) ، بعد ذلك ذكر سيبويه مثالاً نحوياً غير جائز بقوله:((وأعلم أنه لا يَحسن ما يحسن بعبد الله مثلِك على هذا الحد. ألا ترى أنه لا يجوز: ما يَحســـن بزيد خيرٍ منك، لأنه بمنزلة كل الرجل في هذا. فإن قلت: مثلِك وأنت تريد أن تجعله المعروف بشبهه جاز، وصـار بمنزلة أخيك. ولا يجوز في خيرٍ منك، لأنه نكرة، فلا تُثبِت به المعرفة. ولم يُرد في قوله: ما يحسن بالرجل خيرٍ منك، أن يُثبِت له شيئاً بعينه ثم يعرفه به إذا خاف التباسا)) (سيبويه : الكتاب: 14/2)

ففي المثال غير الجائز الأول أراد سيبويه أنه لا يستوي الاسم العلم زيد ولفظ الرجل فالعلم لا يوصـف بمثلك على نيه التعريف بال أي لا يجوز جعل زيد وما شـــابهه بمعنى قولك كل رجل لأن الاســـم زيد ليس مما يمدح به كما يمدح بالرجل فمن القبيح أن تقول: مررت بعبد الله كل رجل في المدح لأنه يدخلك في معنى الكمال و هذا قبيح . (ينظر: الفارســـي : التعليقة على كتاب سيبويه: 229/1)

ويشترط في جواز ذلك انك تقدر مثلك بمعنى المماثل لك في قولك ما يحسن بزيد مثلك أي المعروف بشبهك أو الغالب عليه ذلك فصار كقولك: مررت بعبد الله اخيك

ومنه قوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: 6-7] لأن المراد بالذين أنعمت عليهم المؤمنون والمغضـوب عليهم الكفار فهما مختلفان أما قوله: ولا يجوز في خير منك فعلل ذلك بان خير منك نكرة ، ونية التعريف لا توجب لها شـــيئاً كالمعرفة ولهذا لا يمكن وصـــف الاســـم العلم بها (ينظر: فاضـــل الســـامرائي : معاني النحو:128/3)

وللسيرافي رأي في ذلك فهو يرى إنه جاز قولنا: ما يحسن بالرجل مثلك أو ما يحسن بالرجل خير منك لأن الرجل لا يعني رجل بذاته إنما هو في المعنى للجنس عامة وكذلك لفظ مثلك وخير منك نكرتان غير مقصـــود بهما شـــيئين بعينيهما ولإجتماعهما في ذلك أي إنهما متشـابهانِ فحَسُن نعت أحدهما بالآخر ورده على ما لم يجوزه سيبويه في قولنا: ما يحسن بزيد خير منك أو مثلك وإن ســـيبويه يرى إن نيه التعريف بالألف واللام لا توجب لهما التعريف أي إن مثلك وخير منك في موضـــع الألف واللام أي انهما بمعنى المماثل لك والفاضل لك لكن علة عدم جواز نعت العلم بـ مثلك وخير منك لإختلاف الأول والثاني. فالأول أي الاسم العلم مقصـود اليه أما الثاني أي مثلك وخير منك غير مقصـود اليه ولهذا لم يجز وصـف العلم بهما. (ينظر: السـيرافي : شـرح كتاب سيبويه: 346/2-347)

وفي باب ما يكون من الأسماء صفة منفرداً وليس بفاعل ولا صفة تشبه الفاعل ذكر سيبويه بعض الصفات مثل: ما رأيت رجلاً أبغض اليه الشـر منه اليه وما رأيت أحداً أحسـن في عينه الكحل منه في عينه ، ومررت برجل خير منه أبوه. (ينظر: سـيبويه : الكتاب: 31/2) ، وفرق سـيبويه بين هذه الأمثلة بقوله:((ويدلك على أنه ليس بمنزلة خيرٌ منه أبوه، أن الهاء التي تكون في مِن، هي الكحلُ والشر، كما أن الإضمار الذي في عمله وبُغّض، هو الكحل والشر. ومما يدلك على أنه ينبغي أن يكون، أن الابتداء فيه مُحال: أنك لو قلت: أبغضُ إليه منه الشرُّ لم يجز، ولو قلت: خيرٌ منه أبوه جاز)) (سيبويه : الكتاب: 32/2)

ونفهم من كلام سيبويه إن قولك: مررت برجل خير منه أبوه أو مررت برجل أب لك أبوه وبرجل صاحب لك أخوه يمكنك الرفع على الإبتداء فتقول: مررت برجل أبوه أبٌ لك وبرجل أبوه خيرٌ منه وبرجل أخوه صـــاحبٌ لك لأن الثاني غير الأول أي إن أباه

غيره وليس في خبر الأب نصيب له أما قولنا: رأيت رجلاً أبغض اليه الشر منه اليه، وما رأيت أحداً أحسن في عينيه الكحل منه في عينه ،لا يجوز أن يرفع على الإبتداء فنقول: أبغض اليه منه الشر لأن الصفة في المعنى له وليس هناك موصوف غيره لأنه هو المبغض للشر وهو الحسن بالكحل فابغض نعت لرجل والهاء في اليه الثانيه تعود لرجل كأنه قال: منه الى زيد وكذلك الهاء في عينه تعود للكحل والهاء في عينه الثانيه تعود الى تقدير زيد. (ينظر: ابن السراج : الاصول في النحو:29/2)

4- عودة الضمير في النعت السببي:

ولا يجوز تقديم المضمر العائد على الظاهر الذي لا ينوي تقديمه وكذلك الفرق في المعنى فان قولك مررت برجل خير منه أبوه يوجد مفاضله بينهما والثاني أفضل من الأول تقول أفضل منه أبوه أو أفضل منه زيد وأحدهما غير الآخر أما قولك ما رأيت رجلا أحسن في عينيه الكحل فالفاضل والمفضول واحد . وقولنا: منه الشر كقولنا: رأيت رجلا أحسن في عينيه منه في عين زيد الكحل لأن الهاء في منه ضمير الكحل وأخرت الظاهر على المضمر أي انك أضمرت قبل الذكر وهذا قبيح لا يجوز. (ينظر: السيرافي : شرح كتاب سيبويه: 361/2) ، وفي باب اجراء الصفة فيه على الاسم ذكر سيبويه بعض الأمثلة النحوية غير الجائزة كقوله:((ومررت بزيد ضاربَها أخوه. ولا يجوز هذا في زيد، كما أنه لا يجوز مررتُ برجلٍ ضاربِها زيدٌ، ولا مررتُ بعبد الله ضاربَها خالدٌ، وكما كان لم يجز يا ذا الجاريةِ الواطئَها زيدٌ، فتحملَه على النداء. ولكن الجر جيد)) (سيبويه : الكتاب: 53/2)

إن سيبويه قبل أن يذكر تلك الأمثلة غير الجائزة ذكر الأمثلة الجائزة وبين لنا وجوه الجواز فيها فقولنا: مررت برجل معه إمرأة ضاربها أبوه بكسر ضاربها فتكون صفة للرجل بشرط أن يكون لفظ أبوه ليس بمنزلة قولك زيد وإن جعلت الأب مثل زيد فلا يمكن أن تكون صفة للرجل: مررت برجل معه إمرأة ضاربها أبوه ولهذا لم يجّوز سيبويه قولنا: مررت برجل ضاربها زيد ؛ لأنه لا يجّوز أن نصف بما ليس فيه ما يعود الى الموصوف وقولنا: ضاربها زيد ليس فيه عائد الى رجل ولهذا لم يجّوز أن يكون قولنا: ضاربها زيد وصف الرجل. (ينظر: السيرافي : شرح كتاب سيبويه: 385/2)

وكذلك لا يجوز قولنا مررت بعبد الله ضاربها خالد بنصب ضاربها على الحال ؛ لأنه لا يجوز أن يكون حالاً وليس فيه ضمير يعود على صاحب الحال فقولنا: ضاربها خالد ليس فيه عائد على عبد الله وكذلك قولنا: يا ذا الجارية الواطئها زيد لا يجوز نصبها لأنها صفة للجارية والضمير يعود اليها فنقول: الواطئها ولا يكون النصب إلا إذا جعلنا فيه عائد الى المنادى تقول يا ذا الجارية الواطئها أبوه فتكون صفة للمنادى. (ينظر: ابن السراج : الاصول في النحو: 38/2)

اما إذا لم يكن هناك عائد يقول سيبويه: ((ولا يجوز أن تقول: يا ذا الجارية الواطئَها زيد، من قبل أن الواطئَها من صفة المنادى، فلا يجوز كما لا يجوز أن تقول: مررتُ بالرجل الحَسن زيدٌ، وقد يجوز أن تقول بالحَسن أبوه)) (سيبويه : الكتاب: 53/2)

ونفهم من كلام سيبويه إن النصب غير جائز لأنه لا يوجد ضمير يعود الى الموصوف وشبه هذا المثال بمثال آخر وهو مررت بالرجل الحسن زيد أذ لا يمكن أن نجر الحسن فيكون صفة للرجل لأنه لا يوجد ضمير يعود الى الرجل ولا يمكن أن نصف بما ليس فيه عائد الى الموصوف ولو قلنا مررت بالرجل الحسن أبوه لجاز الجر فيكون الحسن أبوه صفة للرجل ؛ لأنها فيها عائد يعود الى الرجل. (ينظر: ابن السراج : الاصول في النحو: 38/2)

5- حذف الضمير بعد أسم الفاعل :

ثم ذكر سيبويه مثالاً نحوياً غير جائز آخر بقوله:((وإن قلت: يا ذا الجارية الواطئِها، وأن تريد الواطئِها هو لم يجز، كما لا يجوز مررتُ بالجارية الواطئِها تريد هو أو أنت، كما لا يجوز هذا وأنت تريد الأبَ أو زيداً)) (سيبويه : الكتاب: 54/2)

لم يجوز سيبويه حذف الضمير مع أسم الفاعل الواطئها فليس هناك علامة تدل على نوع الضمير المضمر؛ لأن الأسماء لا تقع فيها علامة للإضمار فلا يجوز أن تقول: مررت بالجارية الواطئها وأنت تريد هو أو أنت أو الأب أو زيد فلا يمكن تحديد ذلك مع أسم الفاعل وأشار سيبويه إنه خلاف الفعل فيمكن أن يحذف ويستقيم الكلام ؛لأن الفعل يضمر فيه وتقع فيه علامة الإضمار فيجوز أن تقول مررت بالجارية التي وطئها وأنت تريد زيد أو هو أو مررت بالجارية التي وطئتها وأنت تريد أنت أو مررت بالجارية التي وضعتها وأنت تريد انا.

وعزز سـيبويه كلامه بأمثلة أُخرى بقوله:((ولو جاز هذا لجاز مررتُ بالرجل الآخِذِ به، تريد أنت، ولجاز مررتُ بجاريتك راضيا عنها، تريد أنت. ولو قلت مررت بجاريةٍ رضيت عنها، ومررت بجاريتك راضيا عنها، أو مررتُ بجاريتك قد رضيتَ عنها، كان جيدا)) (سيبويه : الكتاب: 54/2)

وفي هذين المثالين بين سيبويه إن حذف الضمير أو الاسم بعد أسم الفاعل لا يجوز ذلك ويجوز ذلك في الأفعال ؛لأن صيغه الأفعال تدل على الفاعل وتقع فيها الضمير الدال على الفاعل لفظاً أما أسم الفاعل فيكون ضميره في النية وليست له علامة لفظية ظاهرة تبين الفاعل فقولنا: زيد تضربه نعلم أن الفاعل هو المخاطب ولو قلنا: زيد أضربه فالفاعل هو المتكلم أما إذا كانت الصيغة بأسم الفاعل تقول: زيد ضاربه وهنا لم يتضح للسامع من هو الضارب ؛ لأنه لا توجد علامة تبين ذلك في الاسماء. (ينظر: السيرافي : شرح كتاب سيبويه:386/2)

ويرى الكوفيون إن الضمير في أسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له لا يجب إظهاره كقولك: هند زيد ضاربته هي على خلاف البصريين الذين اجمعوا على جوب إظهار الضمير في أسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له ، ووجوب عدم إظهار الضمير في أسم الفاعل إذا جرى على من هو له. (ينظر: الانباري : الانصاف في مسائل الخلاف:50/1)

واحتج الكوفيون لقولهم هذا بالسماع من العرب كقول الشاعر: (البيت للفرزدق ، البغدادي: خزانة الادب: 291/5)

وإنَّ امْرَأً أسرَى إليك ودونه ... من الأرض مُومَاةٌ وبيداءُ سَمْلَقُ

لمحقوقةٌ أنْ تستجيبي لصوتهِ ... وإنْ تعلَمِي إنَّ المعينَ موفَّقُ

فلو أظهر الضمير لقال: محقوقة أنت. وكذلك قول الشاعر: (البيت للفرزدق ، البغدادي: خزانة الادب: 291/5)

يرى أَرْبَاقَهُم مُتَقَلِّدِيهَا ... كما صَدِئَ الحديد على الكُمَاة

ولو أظهر الضمير لقال: متقلديها هم وأحتجوا أيضا بإن أسم الفاعل شبيه بالفعل، والأفعال يجوز عدم اظهار الضمير فيها.

ويرى البصريون بان الفعل تظهر في علامة الاضمار ولا تظهر في الأسماء وان أسم الفاعل فرع على الأفعال ولا يثبت للفرع كل ما للاصل لأن الفرع اضعف من الأصل. (ينظر: الانباري : الانصاف في مسائل الخلاف:51/1)

ويمكن القول أن رأي البصريين أقرب الى الصواب لأن عدم ابراز الضمير مع اسم الفاعل يؤدي الى الالتباس لعدم وجود قرينة فيه تدل على الفاعل فقولك : زيد أخوه ضارب. وانت تريد الفعل لزيد فالسامع يسبق الى ذهنه ان الفعل لأخيه وليس لزيد ولايزول الالتباس الى بابراز الضمير. (ينظر: الانباري : الانصاف في مسائل الخلاف:51/1)

6- عطف المعرفة على معمول رب :

وذكر سيبويه مثالاً نحوياً غير جائز خر بقوله:((وأما رُبَّ رجلٍ وأخيه منطلقَين، ففيها قبحٌ حتى تقول: وأخٍ له. والمنطلقان عندنا مجروران من قبل أن قوله وأخيه في موضع نكرة، لأن المعنى إنما هو وأخٍ له فإن قيل: أمضافة إلى معرفة أو نكرة؟ فإنك قائلا إلى معرفة، ولكنها أجريت مُجرى النكرة، كما أن مثلك مضافة إلى معرفة وهي توصف بها النكرة، وتقع مواقعَها. ألا ترى أنك تقول رب مثلِك. ويدلك على أنها نكرة أنه لا يجوز لك أن تقول: رب رجلٍ وزيدٍ، ولا يجوز لك أن تقول: رب أخيه حتى تكون قد ذكرت قبل ذلك نكرة)) (سيبويه : الكتاب: 55/2)

إن من أحكام رب أن تتصدر الكلام ويتبعها نكرة موصوفه باسم نحو قولك: رب رجل صالح أو ظرف نحو: رب رجل عندك أو جملة فعلية نحو قولك: رب رجل يعلم ذلك أو جملة أسمية نحو قولك رب رجل أبوهعالم. (ينظر: الجزري : الامالي:46/3)

ففي المثال الذي ذكره سيبويه رب رجل واخيه منطلقين جاءت الصفة منطلقين للمتعاطفين. ، ووصف سيبويه هذا المثال بالقبح أي إنه جائز لكنه قبيح ووجه الجواز يكمن في إن معنى وأخيه هو وأخ له فهي معرفة في موضع نكرة وأجريت مجراها ولهذا جاز أن يوصف بها النكرة وشبهها سيبويه بمثلك فهي نكرة مضافه الى معرفة أجرية مجرى النكرة وأستدل سيبويه على قوله هذا بمثال غير جائز فلا يجوز أن تقول رب رجل وزيد لأن زيد معرفة وهو معطوف على النكرة رجل والواو أشركت المتعاطفين ولا يجوز أن يكون معمول رب معرفة ولا يمكن أن نؤول المعرفة زيد بالنكرة كما أُول المعرف بالأضافة بالانفصال

لم يجوّز سـيبويه هذا المثال. ، وسـاق سـيبويه بعض الأمثلة الشـاة عن القياس وقد أسـتقبحها لكنه جوزها لسـماعها من العرب كقولهم: كله شـاة وسـخلتها أي وسـخلة لها فهي على نية إنفصـال الضـمير ولم يجوّز سيبويه أن تذكر المعرفة فقط دون أن تذكر قبلها النكرة أي إنه لا يجوز أن تقول: رب أخيه منطلق فلا يمكن تأويل ذلك بالإنفصـــال ولا يمكن أن تجري مجرى النكرة لأن الأمثلة التي أُولت وأُجريت مجرى النكرة قد سمعت من العرب وهي شاذة عن القياس ولم يسمع عنهم رب أخيه منطلق وعندما نذكر قبل أخيه نكرة فيعلم انك لا تريد شـــيئاً بعينه أي واحداً من الرجال وضـــممته اليه من أُمه كلهم يقال لهم أخ فلم تعين رجل بعينه أو اخ بعينه وعندما لا تذكر النكرة قبل قولك اخيه لا نفهم انك تريد شـــيئاً بعينه وهذا لا يجوز. (ينظر: سـيبويه : الكتاب: 56-55/2) ومنه قول الشاعر: (الاعشى : ديوانه : 123)

وكَمْ دون بيتكَ من صفصَفٍ ... ودَكداكِ رَملٍ وأعقادِها

ووَضْعِ سِقاءٍ وأحْقابِهِ ..... وحَلِّ حُلوسٍ وأغْمادِهَا

وهذان البيتان من الشـواهد على جواز رب رجل واخيه منطلقين لأن قولك من صـفصـف لا يليه إلا نكرة كما إن رب لا يليها إلا نكرة وأعقادها معطوفه على صـــفصـــف وكذلك أغمادها معطوفه على ما قبلها وهي مجرى النكرة لأنها وقعت في موضـــع لا يكون فيه إلا النكرة ولهذا اولت بالانفصال.(ينظر: ابن السراج : الاصول في النحو: 40/2)

7- نعت الأسماء المختلفة بالحركات :

وفي باب اسماه سيبويه ((ما يُنصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة)) (سيبويه : الكتاب: 57/2) ، تكلم سيبويه عن بعض الأسماء التي لا يجوز ان يكون صفة وينتصب على إضمار فعل بقوله:((ومما لا يجوز فيه الصفة: فوق الدار رجلٌ وقد جئتك برجل آخر عاقلَين مسلمين وتقول: اصنعْ ما سَرّ أخاك وأحبَّ أبوك الرجلان الصالحان)) (سيبويه : الكتاب: 57/2)

فسيبويه لا يجوّز في هذين المثالين كون الاسم أنتصب على النعت لأنه لا سبيل لذلك لإختلاف الإعراب في تلك الأسماء ففي المثال الأول كان إعراب الرجل الأول مرفوع والثاني مجرور بحرف الجر فلا يجوز وصـفهما على اختلاف اعرابهما لأنه من شروط الصفة أن تتبع الموصوف في الاعراب وهنا الموصوف مرفوع ومجرور فلا يجوز وصفة باسم منصوب إنما نصب على إضمار فعل (أعني) وكذلك المثال الثاني أختلف إعراب الموصوف الأول منصوب والموصوف الثاني أبوك مرفوع فلا يجوز وصفة بأسم منصوب لإختلاف اعرابهما وهذا خلاف قاعدة التوابع في الاعراب فلا يمكن تجزئه الصفة لتكون مرفوعة ومنصوبه في الوقت نفسه.(ينظر: ابن جني: توجيه اللمع : 264)

8- نعت الأسماء المتفقة بالحركات المختلفة بالاعراب:

اما إذا اختلف العامل وكان الاسمان مرفوعين أو مجرورين فلا يمكن وصفهما ((وزعم الخليل أن الجرين أو الرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجر والرفع، وذلك قولك: هذا رجلٌ وفي الدار آخر كريمين. وقد أتاني رجلٌ وهذا آخر كريمين، لأنهما لم يرتفعا من وجهٍ واحد)) (سيبويه : الكتاب: 59/2)

فسيبويه لم يجوز وصفهما ؛ لأنه في المثال الأول الموصوف الأول مرفوع خبر والموصوف الثاني أرتفع على الإبتداء والمثال الثاني الموصـــوف الأول أرتفع على الإبتداء والثاني خبر مرفوع فهما وان كانا مرفوعان إلا أهما اختلفا من جانب العامل في الرفع ولا يجوز وصـــفهما لإختلاف العامل ومثال ذلك قولك كان زيد اخاك ورأيت اباك العاقلين فهما منصـــوبان لكن بإختلاف العامل ولهذا لا يمكن وصفهما إنما أنتصب العاقلين بإضمار اعني.(ينظر: ابن جني: توجيه اللمع : 264)

9-نعت الأسماء المختلفة في التذكير والتانيث:

ولم يجوّز سيبويه الوصف لإختلاف الموصوف في التنكير والتعريف بقوله: وأعلم أنه لا يجوز أن تصف النكرة والمعرفة، كما لا يجوز وصفُ المختلفين، وذلك قولك: هذه ناقة وفصيلها الراتعان. فهذا محال، لأن الراتعان لا يكونان صفة للفصيل ولا للناقة، ولا تستطيع أن تجعل بعضَها نكرة وبعضَها معرفة. وهذا قول الخليل رحمه الله)) (سيبويه : الكتاب: 59/2)

وهنا تابع سيبويه الخليل بعدم جواز وصف النكرة والمعرفة بالمعرفة ففي المثال الذي ذكره كان الاسم الأول ناقة نكرة والاسم الثاني فصيلها معرف بالأضافة وقد أشرك بينهما بحرف العطف الواو ولو وصفتها باسم معرفة لم يحز لك ذلك لأن الصفة تتبع

الموصوف من حيث التنكير والتعريف وهنا لا يمكن ان نجزا الصفة الراتعان بعضها نكرة وبعضها معرفة .(ينظر: السيرافي : شرح كتاب سيبويه: 391/2)

10-نعت الأسماء متشابهة العامل :

أما إذا كان العامل تشابه جاز الوصف للاسمين كقولك: انطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان فكلاهما ارتفعا بالفعل أي إن عبد الله أرتفع بالفعل أنطلق وكذلك أخوك أرتفع بالفعل(مضى) فالاثنان مرفوعان بالفاعليه لهذا جاز وصفهما وكذلك قولك: هذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان فلأنهما ارتفعا من وجهٍ واحد وهما أسمان بنيا على مبتدأين جاز وصفهما معا. (ينظر: سيبويه : الكتاب: 60/2)

بعدها ذكر سيبويه ما لا يجوز في تشابه العامل بقوله: ((واعلم أنه لا يجوز: مَن عبد الله وهذا زيدٌ الرجلين الصالحين، رفعتَ أو نصبتَ؛ لأنك لا تُثني إلا على من أثبته وعلمتَه، ولا يجوز أن تَخلِط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة، وإنما الصفة علَمٌ فيمن قد علمتَه)) (سيبويه : الكتاب: 60/2)

ونفهم من كلام سيبويه أنه لا يجوز وصف الاسمين عبد الله وزيد مع أن العاملين فيهما متشابهين فهما مرفوعان على الخبرية وعلل سيبويه ذلك بأنه لا يجوز أن تثني إلا على من أثبته وعلمته أي لا يجوز أن نصف ما لا نعلم والاستفهام دليل عدم المعرفة بالشيء فالمتكلم يستفهم فكيف له إن يصف أو يمدح شيء لا يعلمه وكذلك بين أنه لا يجوز أن تخلط من تعلمه ومن لا تعلمه فتجعلهما بمنزلة واحدة وقوله: رفعت أو نصبت يعني إنه لا يجوز ذلك في حالة النصب كما في حالة رفع .(ينظر: سيبويه : الكتاب: 60/2)

نرى إن سيبويه في المثال السابق لم يجوّز جمع الصفتين ولم يذكر العلة الاخرى لعدم الجواز وهي عطف الخبر على الطلب وأختلف العلماء في تفسير كلامه منهم من فهم كلامه على أنه إذا زال الوصف جاز الكلام عنده أي إن سيبويه على حد قولهم يجيز من عبد الله وهذا زيد وهذا زيد ومن عمرو. (ينظر: البطليوسي: رسائل في اللغة والادب: 384)

وذكر أبن هشام إن سيبويه لم يجوّز عطف الأخبار على الانشاء بقوله: ((وَقَالَ الصفار لما منعهَا سِيبَوَيْهِ من جِهَة النَّعْت علم أَن زَوَال النَّعْت يصححها فتصرف أبو حَيَّان فِي كَلَام الصفار فَوَهم فِيهِ وَلَا حجَّة فِيمَا ذكر الصفار إِذْ قد يكون للشَّيْء مانعان ويقتصر على ذكر أَحدهمَا لأنه الَّذِي اقْتَضَاهُ الْمقَام)) (ابن هشام: مغني اللبيب : 360)

ويمكن القول إن رأي ابن هشام هو الأقرب الى الصواب لأن سيبويه عندما ذكر عدم جواز وصف المستفهم عنه فقط دون أن يذكر إن عطف الخبر على الانشاء غير جائز لأنه يتكلم في باب ما ينتصب فيه الاسم وإنه لا سبيل له الا أن يكون صفة فالكلام يدور عن عدم جواز الصفة في هذا الموضع وليس موضع الشاهد عن العطف. وكذلك لو أن سيبويه يجوّز عطف الإنشاء على الخبر والعكس لساق لنا بعض الأمثلة في باب العطف ،والمعروف إن سيبويه لا يجوز شيئاً إلا ومثل له وهذا دليل على أنه لم يجوز عطف الخبر على الانشاء والعكس .

11- وصف المضمر بالمظهر:

بين سيبويه أن هناك نوعين من الاخبار الأول ما يجوز فيه الرفع والنصب على الحالية والثاني هو ما لا يجوز فيه الرفع. فما يجوز فيه الوجهين قولنا: هذا الرجل منطلق ، فالمتكلم جعل لفظ الرجل صفة هذا فهما بمنزلة الكلمة الواحدة ، أي كأن المتكلم قال : هذا منطلق أو الرجل منطلق ومنه قول الشاعر: (البيت للنابغة: ينظر: أبو المظفر: البديع في نقد الشعر: 143)

توهّمتُ آياتٍ لها فعرفتُها ... لِستّةِ أَعْوامٍ وذا العامُ سابعُ

فقوله: وذا العام سابع بمنزلة وذا سابعُ ، أما وجه النصب في قولنا هذا الرجل منطلقا نصب على الحالية ، وشبه عمل المبتدأ فيما بعده بعمل الفعل فقولك: هذا منطلق كقولك: ذهب منطلق وقولك: هذا الرجل منطلقاً كقولك: فذهب زيد منطلقاً ، أي إن ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنه حال مفعول فيها ويكون في معنى التنبيه والتعريف كما يكون في الظرف نيه الفعل وان لم يذكر يذكر تقول فيها زيد أي أستقر فيها زيد . (ينظر: سيبويه : الكتاب: 85/2 ، وينطر : السيرافي : شرح كتاب سيبويه : 413/2 ، أما النوع الآخر فهو ما لا يجوز فيه الرفع كقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا﴾ [فاطر: 31] فالمتكلم لا يمكنه

أن يجعل الحق صـفة للضـمير لأن المضـمر لا يوصـف بالمظهر فلا يمكن أن نجعل قولنا: هو الحق بمنزلة كلمة واحدة فلما لم يجز أن نصـف هو ونجعل الحق صـفة وجب رفع الحق خبر له ونصـب مصـدقاً على الحال. (ينظر : السـيرافي : شـرح كتاب سيبويه : 413/2)

وأكد سيبويه هذا بمثال نحوي غير جائز بقوله: ((ألا ترى أنك لو قلت: مررت بهو الرجل، لم يجز ولم يَحسن، ولو قلت: مررت بهذا الرجل، كان حسناً جميلاً)) (سيبويه: الكتاب: 88/2) أي إنه لا يجوز أن نجعل الرجل صفة له لأن المضمر لا يوصف بالمظهر فالمضـمر قد أستغنى عن الصـفة ف الأسماء تضـمر إذا استغنت بالتعريف عن ما يخصـصـها أو يزيل ابهامها أما إذا قلت: مررت بهذا الرجل فهذا والرجل بمنزلك اللفظ الواحد أي هو بمنزلة قولنا مررت بهذا أو مررت بالرجل فالرجل صفة لهذا وهما بمنزلة الكلمة الواحده. (ينظر :السيرافي : شرح كتاب سيبويه: 413/2)

12- ملازمة الصفة للموصوف :

وفي باب ما يكون الاسم في بمنزلة الذي في المعرفة ذكر سيبويه مثالاً نحوياً غير جائز بقوله ((وقد أدخلوا في قول من قال إنها نكرة فقالوا: هل رأيتم شيئا يكون موصوفا لا يُسكَت عليه؟ فقيل لهم: نعم، يا أيها الرجل. الرجل وصفٌ لقوله يا أيها، ولا يجوز أن يُسكَت على يا أيها. فرُب اسم لا يحسن عليه عندهم السكوت حتى يصفوه وحتى يصير وصفُه عندهم كأنه به يتم الاسم، لأنهم إنما جاءوا بيا أيها ليصلوا إلى نداء الذي فيه الألف واللام، فلذلك جيء به. وكذلك مَن وما إنما يُذكران لحشوهما ولوصفهما، ولم يُرَد بهما خِلوَين شيء، فلزمه الوصف كما لزمه الحشو، وليس لهما بغير حشو ولا وصف معنى، فمن ثم كان الوصف والحشو واحدا)) (سيبويه : الكتاب: 106/2)وشبه سيبويه بعض الأسماء التي تكون بمنزلة الاسم الموصول فهي تحتاج الى ما أسماه الحشو أي الصلة، فلا معنى للاسم الموصول دون صلته فشبههما ببعض الأسماء الملازمه للصفة فلا يمكن السكوت عليها دون ذكر نعتها ومن تلك الأسـماء التي هي بمنزلة الاسـم الموصـول قولنا: هذا من لا أعرف منطلقاً، أي بمعنى هذا الذي أعرفه منطلقاً، وكذلك هذا من لا اعرف منطلقاً، أي بمعنى هذا الذي علمت أني لا أعرفه منطلقاً وهذا ما عنده مهيناً أي هذا الذي عندي مهينا فقولنا: أعرف ولا أعرف وعندي حشو لمن وما فهما أسمان موصولان كالذي ولا يتم المعنى إلا بذكر ذلك الحشو، وأما أن نجعل من بمنزلة إنسـان ونجعل ما بمنزلة شـيء فيكونان نكرتين ملازمتين للصـفة تقول: مررت بمن منطلق (ينظر :السيرافي : شرح كتاب سيبويه : 436/2-437)، ومثله قول الشاعر: (البيت لحسان بن ثابت : ينظر: العكبري : شرح ديوان المتنبي : 180/3)

وكفى بنا فضلا على من غيرنا ... حب النبيّ محمد إيّانا

فوصف من بغير فكان مجرور على محل من التي هي في محل جار بحرف الجار على

وقول الاخر: (البيت للفرزدق : ينظر: التميمي: شرح نقائض جرير والفرزدق : 1026/3)

إنَّي وإيّاكَ إذْ حَلَّتْ بأرحُلنا ... كَمنْ بِواديهِ بَعْدَ المَحْلِ ممطورِ

جاءت ممطور صـفة لمن كأنه قال كانسـان ممطور وإن ملازمة هذه الأسـماء سـواء كانت بمنزلة المعرفة موصـولة أو بمنزلة النكرة كرجل كملازمة لفظ يأيها للصـفة فلا يجوز تقول يأيها وتسـكت لأن يأيها من الألفاظ الملازمه للصـفة ولا يفهم معناها إلا بذكر صفتها وعلل سيبويه ملازمة الصفة لـيأيها بان المتكلم جاء بيأيها لغرض الوصول الى نداء ما فيه الألف واللام بعدها فالمقصـود بالنداء هو الوصـف المحلى بالألف واللام ولا يتم معنى النداء إلا بذكر ذلك اللفظ ومثل ما كان الوصـف ملازم في يأيها كان الحشـو والوصـف ملازم في من وما ولا يتم المعنى إلا إذا ذكر ذلك الوصـف أو الحشـو. (ينظر : السـيرافي: شـرح كتاب سيبويه : 436/2-437)

وذهب الكسائي الى ان من في قول الشاعر من باديه أسم موصول وصلتها باديه وممطور مكرر على من أي إنه بدل عن من فالمعنى أنه قال كالذي باديه بعد المحل ممطور أي كممطور بعد المحل ورده عليه أبو حيان الاندلسـي بأن الذي ذهب اليه الكسائي باطل لأن روايه المفضل لا تندفع. (ينظر : أبو حيان: التذييل والتكميل : 118/3)

ثانياً: التعظيم والمدح والترحم :

1- صفات ومواضع التعظيم :

ذكر سـيبويه بعض الموضـوعات التي ينتصـب فيها الاسـم على التعظيم والمدح ويمكنك أن ترفع على الإبتداء أو الإتباع للموصـوف ، ومثل لذلك بقوله: ((الحمدُ لله الحميد هو، والحمد لله أهلَ الحمد، والمُلك لله أهلَ المُلك)) (سـيبويه : الكتاب : 2: 62) فأهل منصـوب على التعظيم واسـتشـهد على الرفع بقول الشـاعر: (البيت للأخطل : ينظر: رزق الله : مجاني الأدب في حدائق العرب:4/ 294)

نفسي فداءُ أميرِ المؤمنين إذا ... أبْدَى النواجذَ يومٌ باسلٌ ذكَرُ

الخائضُ الغمرَ والميمونُ طائرُه ... خليفةُ الله يُستسقى به المطرُ

فرفع الخائض على الابتداء.وبعض العرب يُتبعونه الأول فيقولون: الحمدُ للهِ أهلُ الحمدِ ،ولكن هذه الصـفات وهذه المواضـع لا تاتي دائما للتعظيم . (ينظر : سيبويه : الكتاب : 2/ 69)

((وأعلم أنه ليس كل موضـع يجوز فيه التعظيم، ولا كل صـفة يحسـن أن يعظَّم بها. لو قلت: مررت بعبد الله أخيك صـاحبَ الثياب أو البزّاز، لم يكن هذا مما يعظَّم به الرجل عند الناس ولا يفخَّم به. وأما الموضـع الذي لا يجوز فيه التعظيم فأن تذكر رجلاً بنبيهٍ عند الناس، ولا معروفٍ بالتعظيم ثم تعظمه كما تعظم النبيه. وذلك قولك: مررت بعبد الله الصـالح. فإن قلت مررت بقومك الكرام الصـالحين ثم قلت المُطعِمين في المَحل، جاز لأنه إذا وصـفهم صـاروا بمنزلة من قد عُرف منهم ذلك، وجاز له أن يجعلهم كأنه قد عُلموا. فاستحسن من هذا ما استحسن العربُ، وأجِزْه كما أجازته)) (سيبويه : الكتاب : 2/ 69)

ونفهم من كلام سيبويه إن التعظيم أخص من المدح ونبه على أمرين الأول خاص بنوع الصفة فليس كل الصفات تصلح للتعظيم لأن دلالة التعظيم تقع في الصـفات الدالة على التفخيم والتبجيل والتكبير وليس كل الصـفات تحمل هذا المعنى فبعضـها يفتقر الى الفخامة والعظمة ومثال ذلك: مررت بعبد الله أخيك صـاحب الثياب أو مررت بعبد الله أخيك البزاز، فهذه الصـفات لا تعظم الموصوف عند السامع ولا يفخم به. أما الأمر الثاني فهو موضع الصفة فليس كل المواضع تصلح للتعظيم فقولنا: مررت بعبد الله الصـالح لا يجوز فيه التعظيم إما تنصـب على المدح وإن شـئت أتبعت الجر وبين سـيبويه علة عدم جواز التعظيم به؛ لأن التعظيم يحتاج الى توفر أمرين الأول صـفة تحمل معنى التفخيم أو الرفعة أو التبجيل، والثاني أن يكون المُعظم معروف عند المخاطب إما معرفة مسبقة كمعرفتنا بالله تعالى أو من هو مشـهور عند الناس كالملوك وغيرهم أو أن يسـبق التعظيم كلام مدح وتشـريف وثناء بعدها يمكن أن يتبعه التعظيم ومثال ذلك: مررت بقومك الكرام الصـالحين المطعمين في المحل، فالمطعمين نصب على التعظيم ذلك لاجتماع معنيين فيها الأول إن الاطعام في وقت المحل صفة تحمل أسما معاني الكرم والأيثار، والثاني ان المتكلم ذكر قبلها الكرام الصـالحين وبهذا فقد عرف المخاطب ان هؤلاء القوم هم كرماء صـالحين وبعدها عظم صـفاتهم بالاطعام في المحل ولو أقتصر على مدحهم بالاطعام لم يجز فيه التعظيم. (ينظر : السيرافي :شرح كتاب سيبويه: 2/ 399)

وبعد ذلك ذكر سيبويه انه ليس كل ما نعظم به الله تعالى يجوز لغير الله بقوله: ((وليس كل شيء من الكلام يكون تعظيما لله عز وجل يكون تعظيما لغيره من المخلوقين: لو قلت: الحمدُ لزيد تريد العظمةَ لم يجز)) (سيبويه: الكتاب : 2/ 69)

أي إن الله أختص ببعض الصـفات الإلهية كالرزاق والمهيمن والمحي والمميت وهذه الصـفاة تسـتحق الحمد ولا يجوز أن يحمد على وجه التعظيم والتبجيل غير الله تعالى ولا يجوز للمخلوقين ذلك وان كان المخلوق عظيماً لأن الحمد خاص بالخالق وحده . (ينظر: ابن الاثير: البديع في علم العربية : 1/ 146)

2- أجراء بعض الصفات مجرى التعظيم والترحم:

وذكر سـيبويه مثالين آخرين في باب ما يجري من الشـتم مجرى التعظيم وما أشـبهه بقوله ((وأما يونس فيقول: مررت به المسـكينَ على قوله: مررت به مسـكينا. وهذا لا يجوز لأنه لا ينبغي أن يجعله حالا ويدخل فيه الألف واللام، ولو جاز هذا لجاز مررت بعبد الله الظريف، تريد ظريفاً)) (سيبويه :الكتاب : 76/2)

إن المثال الأول: مررت به المسكين مختلف في إعراب لفظ المسكين وحركته فلا يجوز أن يكون حالاً لأنه معرف بـــ ال ومن غير الممكن أن يكون نعتاً تابعاً للضمير؛ لأن المضمر لا ينعت بالمظهر؛ ولأن الضمائر لا تحتاج الى التعريف بالصفات إلا في حالة الوصف بما يؤكد عمومه كقولك: مررت بكم كلكم أو بما يؤكد عينه أو نفسه كقولك: مررت بك نفسك ومررت بزيد نفسه . (ينظر : السيرافي: شرح كتاب سيبويه: 151/3)

ومنهم من ذكر أن المضمر لا ينعت لأن ((المضمر إشارة إلى المذكور، والإشارة لا تنعت إنما ينعت المشار إليه، فإذا أضمرت بعد ذكر، ثم أردت أن تنعت فإنما يجري النعت على الظاهر لا على علامة الإضـمار التي هي إشـارة إليه)) (السـهيلي :نتائج الفكر في النحو: 168) وينصب المسكين على الترحم وهذا كقول الشاعر: (البيت للمهلهل بن ربيعة : ينظر : المبرد : التعازي والمراثي والمواعظ والوصايا : 276)

وَلَقَد خبطن بيُوت يشْكر خبطة ... أخوالنا وهم بَنو الْأَعْمَام

فنصب أخواننا على الترحم .

وقول الشاعر:(لطرفة بن العبد : ينظر: ديوانه : 38)

لنا يومٌ، وللكِرْوانِ يومٌ ... تَطِيرُ البائِساتُ ولا نَطِيرُ

فنصب البائساتِ على الترحم . (ينظر : الخليل: الجمل في النحو : 92)

وذكر سـيبوي إن الخليل أجاز الجر على البدل وفيه معنى الترحم وأجاز رفع المسـكين من وجهين الأول كأنه قال: المسـكينُ هو مررت به ،والثاني كقولك مررت به المسكينُ هو. (ينظر : سيبويه : الكتاب : 2/ 75)

أي إن الخليل يجوّز جر لفظ (المسـكين) على البدل والنصـب على الترحم والرفع على الإبتداء ولم يعترض سـيبويه على قول الخليل ولم يجوز سيبويه رأي يونس بنصب مسكين على الحال بتقدير تجريده من الألف واللام أي كإنك تقول: مررت به مسكيناً لأن الحال لا يكون مع الألف واللام ولا يمكن أن نقدر ما فيه الألف واللام على المجرد منها ولو أجاز تقديرنا لجاز في كل ما فيه الألف واللام . (ينظر: السيرافي : شرح كتاب سيبويه)

وعزز سيبويه مثاله الأول بقوله: ((ولو جاز هذا لجاز مررت بعبد الله الظريف، تريد ظريفا)) (سيبويه: الكتاب : 76/2)

لأن تقدير الحذف يغير معنى الجملة، فالظريف صـــفة لعبد الله ومعناها إن صـــفة الظرافة ملازمه لعبد الله أما إذا قدرنا الحذف فتصبح هذه الصفة حالة وقتية غير ملازمة لعبد الله وهذا فرق كبير في المعنى .

وعلل سيبويه تقديرهم حذف الألف واللام في المسكين بأنه فرار من أن يصفوا المضمر بالمظهر. (ينظر : سيبويه :الكتاب : 2/ 76)

وأجاز الكسـائي النعت إذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم فهو يجيز جر المسـكين على النعت. (ينظر : أبو حيان: إرتشـاف الضرب : 4/ 1931)

الخاتمة:

توصل البحث الى مجموعة من النتائج أبرزها:

١- توزعت الأمثلة النحوية غير الجائزة على مختلف أبواب الكتاب بنسـب متفاوتة بلغ عددها 183 مثالاً نحوياً غير جائزل فهناك أبواب نحوية أشتملت على مثال واحد ويمكن أن تشتمل المسألة الواحدة على ثمانية أمثلة نحوية غير جائزة وهناك العديد من الأبواب والمسائل النحوية التي لم يذكر فيها سيبويه مثالاً نحوياً غير جائز

٢- إنقسمت الأمثلة النحوية غير الجائزة الى قسمين: منها ما هو من الباب نفسه ، ومنها ما يختلف عن بابه وتلك الأمثلة التي ليسـت من الباب ذكرها سـيبويه لتأكيد المثال الاول الذي هو من بابه ٣- إن أغلب الأمثلة النحوية غير الجائزة تمثل خلاف القواعد المتفق عليها ولا خلاف فيها بين النحاة لأن أغلب تلك الأمثلة هي إفتراضية مصنوعة لا وجود لها في النصوص العربية الشعرية أو النثرية إنما هي من نسج خيال المؤلف لتجنب الخطأ وتأكيد المثال الصحيح لدى المتعلمين .

4- قد تكون بعض الأمثلة غير الجائزة في الكتاب هي محل خلاف فما لم يجوّزه سيبويه أجازه غيره من النحاة.

5- الأمثلة النحوية غير الجائزة جاءت مختصـرة وبسـيطة ومصـطنعة وهي عبارة عن جمل غير معقدة التركيب خالية من الغموض والغرابة

6- إن سـيبويه يعلل عدم الجواز بعد كل مثال غير جائز بشـكل واضـح ذاكراً سـبب عدم الجواز مؤكد ذلك بذكر المشـابهة بينه وبين غيره من الأبواب التي لا يجوز فيها ذلك.

7- كثيراً ما ينبه سـيبويه على أن هذه الأمثلة غير جائزة في النثر لكنها جائزة في الشـعر للضـرورة فقط لأن الشـعراء يَعلمونَ أنها غير جائزة نحوياً لكن القافية والوزن يجبرهم في بعض الأحيان على الخروج من القواعد الصحيحة .

8- إن ذكر سـيبويه لهذا الكم الهائل من الأمثلة النحوية غير الجائزة دليل على أن كتابه تعليمي جامع للقواعد النحويةِ والصـرفيةِ والصوتيةِ ليبين للقارئ والدارسِ ما يجوز وما لا يجوز نطقه.

المصادر

اولا: القرآن الكريم :

ثانياً : المصادر والمراجع:

- المسائل الحلبيات : تاليف: أبو علي الفارسيّ : تحقيق: د. حسن هنداوي ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- المذكر والمؤنث : تاليف: محمد بن القاسم بن فَروة: تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة :١٩٨١ م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب :تاليف : أبو حيان الأندلسي : تحقيق: رجب عثمان محمد : ط1 ، ١٩٩٨ م
- نتائج الفكر في النَّحو: تاليف: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي ، الطبعة الأولى: ١٩٩٢ م
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : تاليف: أبو إسحق الشاطبي ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٧ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : تاليف: عبد الله ابن هشام : تحقيق: د. مازن المبارك : الطبعة: السادسة، ١٩٨٥
- معاني النحو : تاليف: د. فاضل صالح السامرائي : الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر

• شرح كتاب سيبويه : تاليف: أبو سعيد السيرافي : تحقيق: أحمد حسن مهدلي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ .

• شرح ديوان المتنبي : تاليف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري : تحقيق: مصطفى السقا.

• شرح تسهيل الفوائد : تاليف: محمد بن عبد الله، ابن مالك : تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، : الطبعة: الأولى ١٩٩٠م

• كتاب التعريفات : تاليف: الشريف الجرجاني : الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان : الطبعة: الأولى ١٩٨٣م

• خزانة الأدب ولب لباب لسـان العرب : تاليف: عبد القادر البغدادي : تحقيق: عبد السـلام محمد هارون: الطبعة: الرابعة، ١٩٩٧ م

• التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : تاليف: أبو حيان الأندلسي : تحقيق: د. حسن هنداوي : الطبعة: الأولى، ١٩٩٧

• التعازي [والمراثي والمواعظ والوصايا] :تاليف: محمد بن يزيد أبو العباس المبرد: تحقيق: إبراهيم محمد حسن الجمل .

• الفارسي : التعليقة على كتاب سيبويه : تاليف: أبو علي الفارسي : تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي: الطبعة: الأولى،١٩٩٠م

• رسائل في اللغة : تاليف: أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي :تحقيق: د. وليد محمد السراقبي : الطبعة: الأولى، ٢٠٠٧ م.

• ديوان ذي الرمة : تاليف: أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي : تحقيق: عبد القدوس أبو صالح : الطبعة: الأولى، ١٩٨٢

• ديوان طرفة بن العبد : تاليف: طَرَفَة بن العَبْد : تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين : الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٢م .

• الانصـاف في مسـائل الخلاف بين النحويين: البصـريين والكوفيين : تاليف: عبد الرحمن، أبو البركات، كمال الدين الأنباري: الطبعة: الأولى ٢٠٠٣م

• البديع في علم العربية : تاليف: مجد الدين أبو السـعادات الجزري ابن الأثير: تحقيق ودراسـة: د. فتحي أحمد علي الدين : الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ

• البديع في نقد الشعر : تاليف: أبو المظفر مجد الدين أسامة بن مرشد بن علي الشيزري، بتحقيق: الدكتور أحمد أحمد بدوي

• توجيه اللمع : تاليف: أحمد بن الحسين بن الخباز : تحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب: الطبعة: الثانية، ٢٠٠٧م.

• الدلائل في غريب الحديث : تاليف: قاسـم بن ثابت بن حزم الاندلسـي: تحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص : الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.

• الإيضاح العضدي : تاليف: أبو علي الفارسيّ : تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود : الطبعة: الأولى١٩٦٩ م

• أمالي ابن الشـجري : تاليف: ضـياء الدين أبو السـعادات ابن الشـجري : تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي : الطبعة: الأولى، ١٩٩١ م .

• المغرب في ترتيب العرب : تاليف: ناصر أبى المكارم ابن على، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِىّ ، الناشر: دار الكتاب العربي

• الكامل في اللغة والادب : تاليف: محمد بن يزيد المبرد: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم : الطبعة الثالثة ١٩٩٧ م

• الكتاب : تاليف: عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر سيبويه (ت ١٨٠هـ) : تحقيق: عبد السلام محمد هارون: الطبعة: الثالثة، ١٩٨٨ م

• مجاني الأدب في حدائق العرب : تاليف: رزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب شيخو : ١٩١٣ م

• شرح نقائض جرير والفرزدق : تاليف: أبو عبيدة معمر بن المثنى ، تحقيق: محمد إبراهيم حور : الطبعة: الثانية، ١٩٩٨م ،

• ابن السراج : الاصول في النحو : تاليف: أبو بكر محمد ابن السراج : تحقيق: عبد الحسين الفتلي : الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

• ديوان الأعشى الكبير : ميمون بن قيس : تحقيق : الدكتور محمد حسين : الناشر : المطبعة النموذجية : مصر